

التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات

بورحلي علي¹، عيادي محمد²

¹ جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)، aliali405bourahli@gmail.com

² جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)

تاريخ القبول: 2024/05/24

تاريخ: 2024/05/15

ملخص: تهدف الدراسة التعرف على التنمية المستدامة، من خلال الإستعراض مفهوم التنمية المستدامة، أسس، مؤشرات وأبعادها، وأخيرا إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

ومن بين النتائج الموصلة إليها أن التنمية المستدامة تعدد تعريفاتها، إلا أنها تصب في معنى واحد، وهو تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة، على أن تضمن العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract: The study aims to identify sustainable development, through a review of the concept of sustainable development, its foundations, indicators and dimensions, and finally the possibility of achieving sustainable development.

Among the conclusions reached is that sustainable development has many definitions, but it has one meaning, which is to meet the needs of the present without compromising the ability of the future and future generations, provided that it guarantees social justice and protects the environment at the same time.

Keywords: development, sustainable development, environment.

مقدمة:

نظرا للاستعمال الغير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، وإساءة استخدام البيئة باعتبارها سلعة مجانية، والنظر إليها على أنها سلعة ومصدر تعظيم الأرباح ونسيان، أن البيئة هي المجال الوحيد لبقائنا واستمرار الأجيال القادمة وما ينجم عنه من تراكم الأضرار البيئية، اخترق مفهوم التنمية المستدامة عالم المؤسسات الاقتصادية ويفرض على هذا الأخيرة التكيف والاستجابة للمتطلبات والمستجدات المعاصرة.

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتهم الخاصة، فالدارسون يرون أن التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الانسان والبيئة بالاستعمال المسؤول للموارد ومن جهة ثانية إلى الاهتمام بذوي الموارد المحدودة أو المنعدمة.

بناء على ما سبق فإن إشكالية البحث تمحورت حول التساؤل الرئيسي التالي:

➤ ماهي التنمية المستدامة ؟ وتتفرع منه

- ماهي أسس، مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة؟
- ماهي إمكانية تحقيق التنمية المستدامة؟

أولا: مفهوم التنمية المستدامة :

ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتمت صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي ترأسها السيدة (بروتلاند) وزيرة سابقة للنرويج، وهو تقرير شرع في إعداده عام 1983 ، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبى حاجيات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم، أو أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الامكانيات الحاضر والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم (حسين، 2012 ص 460).

ولقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخدامها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الآخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أسلوبا لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل .

من الناحية اللغوية والأصل، يعود مصطلح الاستدامة sustainable إلى علم الإيكولوجيا Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الدينامكية التي تكون عرضة إلى التغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائص وعناصر العلاقات ببعضها في المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الإيكولوجيا على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ ب: Eco أما في اللغة العربية

وبالرجوع إلى المعنى اللغوي، الذي هو المدخل الرئيسي والذي يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق، فقد جاء فعل استدام الذي جذوره (دوم) معان متعددة: منها التآني في الشيء، والمواظبة عليها، أما المصطلح الانجليزي Sustainable development، هناك من ترجمه بالتنمية المستدامة والبعض الآخر يقول التنمية المستديمة، ويعبر مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالآخر يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل التنمية المستدامة على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريته، لكن يتم اختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر استعمالاً (شيلي، 2013/2014، ص 65).

منذ ظهور الرسي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشق الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالآتي:

ففي تقرير مبادرة من أجل التغيير، عرف (جيمس سبيث) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة بأنها: "التنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهديمهم توسيع خياراتهم وفرصهم وتوهمهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند على النحو الذي تحافظ على البيئة، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس من تحقيق العدالة فيما بينهم".

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: "مسار قائم على المشاركة ورشادة الحكم الديمقراطي للخيارات المجتمعية المشتركة".

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وارضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (كمال، 2018، ص 279).

ويقصد بالتنمية المستديمة بـ"التنمية المستمرة والعادل والمتوازنة والمتكاملة والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني ثمار الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (مخلوف، 2019، ص 192).

أما تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد". كما عرف المبدأ الثالث المقرر في الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريوديجانيرو سنة 1992 للتنمية المستدامة بأنها "ضرورة أنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية" (شيلي، 2013/2014، ص 66).

وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (حجام، 2019، ص 125).

وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول إن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجدها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية

في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل (غنيم، 2006، صفحة 156).

وعند قيامنا بتحليل مختلف التعاريف المذكورة أعلاه، تبين لنا أن ما يشمل عليه التنمية المستدامة هو:

- (1) التركيز على عنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.
- (2) تدمج التنمية المستدامة عنصرا ثانيا هو الأخذ بعين الاعتبار طول الأمد، هذا النصر كان مغفلا تماما في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية.
- (3) هناك تنسيق جديد بين الاشكاليات الدولية العالمية والأفاق الوطنية، فهناك رؤية مبينة على عمليات تعاون في العالم يشهد بالتنافسية.
- (4) من الضروري وجود نوعين من التضامن:
 - التضامن عبر الزمن: أي بين الأجيال والذي مفاده أنه يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال.
 - تضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي.
- (5) إن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:
 - ضمان النمو الاقتصادي: مستوى الراحة والرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا يجب أن يصله الجنوب أيضا وكذلك الأجيال المستقبلية.
 - المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل: لا بد أن يتم تطوير حلول المعيشية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مود أولية أقل وكذلك أقل تلوثا.
 - العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها (الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة، 2010/2011، صفحة 14).

ثانيا: أسس التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس والضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها:

- (1) أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على الخصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- (2) لا تركز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة العائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، ويتربط على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الرابط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.
- (3) يتعين إعادة نظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والاخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- (4) لا ينبغي الاكتفاء بالتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الانتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبيد الموارد وتلوث البيئة.
- (5) لا بد أن يشمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود أثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من تكلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
- (6) استدامة وتواصل واستمرارية النظم الانتاجية أساس الوقاية من احتمالات إنهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على النظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية (الحسن، 2011، صفحة 04).

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة :

لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الآتي:

- (1) التنمية عملية وليس حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع متزايدة.
- (2) التنمية عملية مجتمعية، يجب أن يساهم فيها كل فئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- (3) التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغيات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.
- (4) التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعني الغيات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجا وتوزيعا، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
- (5) أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي، وهذه التحولات في الاطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الانتاجية.
- (6) إيجاد طاقة انتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عماية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، متشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسة الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
- (7) تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادرة على الاستمرار.
- (8) زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشرات الاقتصادي المعروف "بمتوسط الدخل السنوي للفرد" إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.
- (9) تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.
- (10) أن ترابط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفر والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الرابط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد الانتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة معناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في التوزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه، فهذه الجوانب بالإضافة كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفعاليتها وكفاءة أدائها (أمين، 2008).

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ويرى باحثون آخرون أن "أهم خصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الرابط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا تركز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلا أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعها تركز مبادئ وأساليب التنمية المستدامة"، ولقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذا أكدوا أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية اتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئياً واجتماعياً ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية.

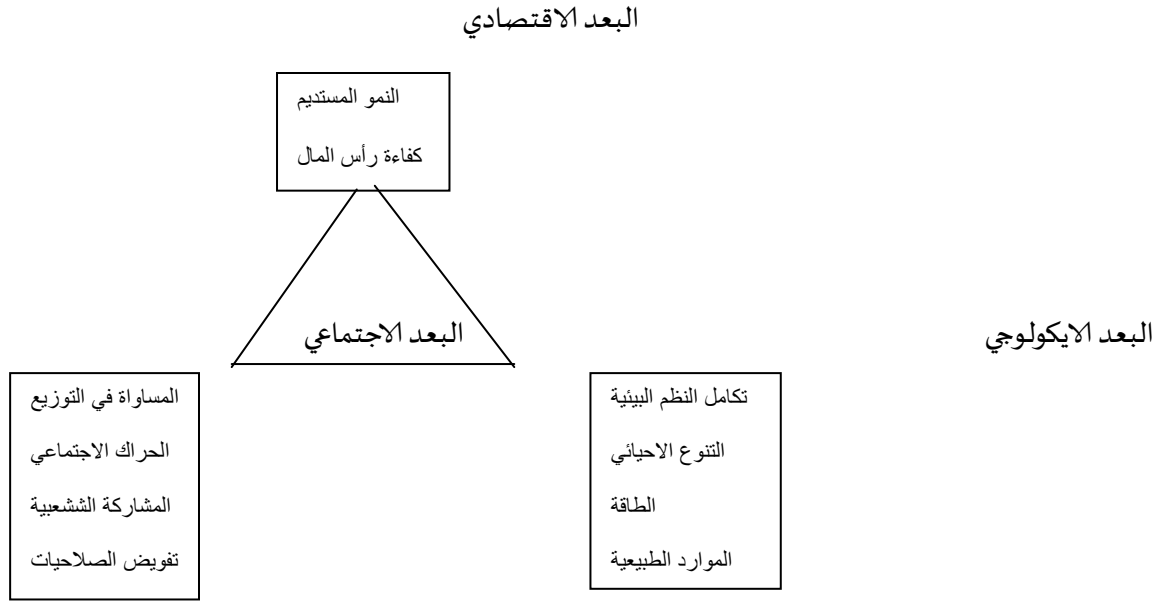
ومن هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاث أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل يشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة من العناصر .

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها (الرحمان، 2010/2011، صفحة 24، 25) :

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

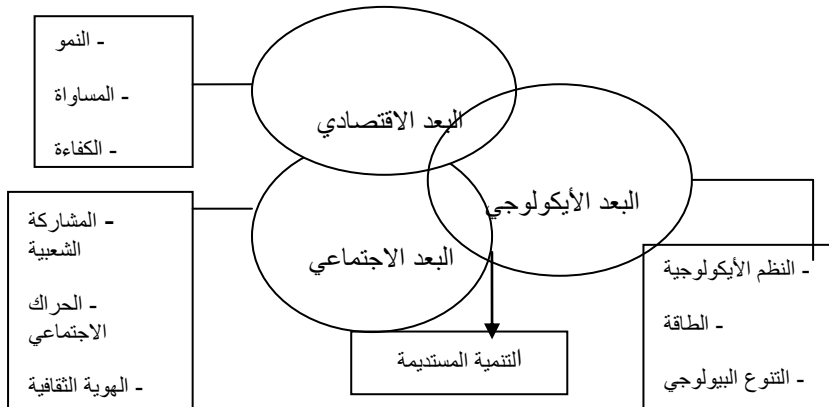
المصدر: (الرحمان، 2010/2011، صفحة 25)

الشكل التالي بين ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة



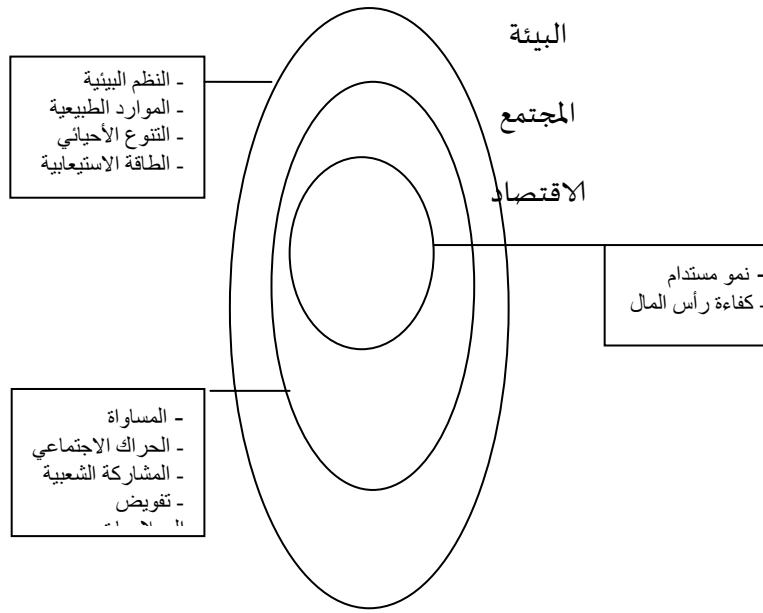
المصدر: (غنيم، 2006، صفحة 160)

الشكل التالي يمثل تداخل أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: (غنيم، 2006، صفحة 161)

الشكل التالي يبين تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: (غنيم، 2006، صفحة 162)

خامسا: إمكانية تحقيق التنمية المستدامة:

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إدارة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصور قبول مجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصور تمتعه بمكاسب ومنجزاتها الى المدى المقبول، كما لا يمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل، فلا بد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقيق التنمية المستدامة، وهي:

1) دور الفرد في التنمية المستدامة:

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الانسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل انسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدمات أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل فطالما نحور التنمية المستدامة هو فرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو أساس في بناء هذه التنمية.

2) دور الأسرة في التنمية المستدامة:

للأسرة دور كبير خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده ويحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح.

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك. فالأسرة هي معلم الأول لمبادئ التنمية من حيث زيادة الوعي والادراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

(3) دور المجتمع:

يؤدي المجتمع دورا بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباتهم من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يربئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها، وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة، ويقع على المجتمع دور هام في خلق بيئة استثمارية لنمو اقتصاد مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل.

(4) دور القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية، فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو أكثر ارتباط كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فلاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية والمحيط الخارجي.

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذه من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، وتستطيع الحكومات أن تؤدي، في هذا الشأن دورا حاسما في إيجاد البيئة المواتية، وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص.

(5) الدور الحكومي:

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد لا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

(6) دور القانون في حماية التنمية المستدامة:

اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 أغسطس عام 2002 أعضاء هيئة القضاة من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاء المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرارية التنمية المستدامة.

وهذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود، وكذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع (كافي، 2017، صفحة 125، 124).

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تعددت تعريفاتها، إلا أنها تصب في معنى واحد، وهو تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة، ولتحقيق التنمية المستدامة علينا تبني مصطلح التنمية البيئية المستدامة التي تعني الحفاظ على الموارد الطبيعية. حيث أن التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، فبواسطة التنمية المستدامة يمكن ثلاث مجالات مختلفة أن تشارك وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وعلى هذا الأساس تتحدد توصيات الدراسة في النقاط التالية:

- تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بناءها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع .
- استبدال عناصر الانتاج والحد من ندرتها، لأن التكنولوجيا الحديثة تساعد على المحافظة على الماء والطاقة المستخدمة في الزراعة والصناعة.
- التوسيع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.
- مشاركة المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي.

المراجع :

- العايب عبد الرحمن. (2010/2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- العربي حجاج. (2019، ص 125). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة الأبحاث والدراسات التنموية، المجلد 06، العدد 02.
- إلهام شيلي. (2013/2014، ص 65). دور أاستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- طاهر حسين. (2012 ص 460). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24.
- عبد الرحمن محمد الحسن. (2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها. بحث مقدم للملتقى استراتيجيية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة.
- فراحنية كمال. (2018، ص 279). التنمية المستدامة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11.
- قرين محمد أمين. (2008). المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة. بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سها، ليبيا.
- ماجد أبو زنت وعثمان غنيم. (2006). التنمية المستخدمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى. مجلة المنارة، عمان الأردن، مجلد 12، العدد 1.
- مصطفى يوسف كافي. (2017). التنمية المستدامة. دار الأكاديمية للنشر والتوزيع.
- منحي مخلوف. (2019، ص 192). اعتماد مؤشرات التنمية المستدامة في ادارة المشآت الرياضية بالجزائر. مجلة الابداع الرياضي، المجلد 10، العدد 02.